



obeykandl.com

٤٣٣ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه الخالق لإيمان والهدى، فقال: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن الهدى لا يقع على الإيمان حقيقة، وإنما بوصف به من حيث يؤدي إلى الفوز والنجاة، فلا ظاهر لما تعلقوا به في الوجه الذي ذكروه؛ ويبين أنه تعالى عطف الزيادة على الإيمان فيجب أن تكون غيره؛ لأن من حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه.

والمراد عندنا بذلك أنه زادهم لطفًا وأدلة، على جهة التأكيد، لكي يكونوا إلى الثبات على الإيمان أقرب كما بينا، في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ (٢).

ويحتمل أن يريد بذلك: الثواب والتعظيم؛ لأنه تعالى بعظم من قد آمن ويشبه ويحكم بذلك فيه.

وأما قوله: ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ فلا ظاهر له فيما قالوه؛ لأن فائدته الشد والعقد، وذلك إنما يصح في الأجسام إذا شدت بغيرها، وذلك لا يتأتى في الإيمان وسائر الأفعال، فيجب أن يحمل الأمر فيه على أن المراد بذلك: الألفاظ وضروب المعونة التي معها يثبت الإنسان على إيمانه.

أو يراد بذلك: أنه قوى قلوبهم حين أظهروا الإيمان، ولذلك قال:

(١) سورة الكهف - الآيتان ١٣، ١٤.

(٢) سورة الأنعام - الآية رقم ١٢٥.

﴿إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> فبين أن ذلك كالعلة في قياسهم وإظهارهم هذا القول .

٤٣٤ - فأما قوله تعالى بعد ذلك : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾<sup>(٢)</sup> فقد بينا في نظائره أنه لا يصح التعلق بظاهره، وإنما المراد بذلك الثواب والعقاب، وما يجرى هذا المجرى .

٤٣٥ - **مسألة:** قالوا: ذكر تعالى بعده ما يدل على أن أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئته تعالى . فقال : ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> .

ولم يخض شيئاً من شيء، فدخل المعصية فيه كالطاعة، وذلك يوجب أنه متى فعل، فغنا يفعل بمشيئة الله، ولولا ذلك لم يكن لهذا القول معنى! والجواب عن ذلك: أن ظاهر ذلك ليس بقول لأحد، لأن أحداً من المسلمين لا يقول إنه يجوز أن يقول الرجل: أذننى غداً إن شاء الله، وأسرق وأقطع الطريق، وأقتل إن شاء الله، بل يمنعون من ذلك أشد منع، ويجيزون هذا القول فيما يخبر به الإنسان من الأمور الحسنة، وذلك يمنع من تعلقهم بهذا الظاهر .

وبعد، فليس في الظاهر بيان هذه المشيئة، والوجه الذى تحصل عليه، وقد بينا أنه تعالى قد يشاء من العبد الفعل على جهة الإلجاء، وعلى طريق الاختيار، فإذا لم يكن في الظاهر بيان ذلك فمن أين أن المراد بهذا القول الذى أدب الله تعالى نبيه به مشيئة الاختيار، ليصح أن يتعلق به!!

(١) سورة الكهف - جزء من الآية ١٤ .

(٢) سورة الكهف: الآية ١٧ .

(٣) سورة الكهف - الآيتان ٢٣، ٢٤ .

والمراد عندنا بذلك: أنه أدب رسوله عليه السلام والعباد، بأن لا يخبروا في الأمور المستقبلية على القطع، لأن المخبر لا يأمن أن يخترم دونه ويمنع منه، فيكون كاذباً أو واقعاً موقع التهمة، فإذا أدخل فيه اشتراط المشيئة خرج عن هذا الباب، فحسن منه.

وقد اختلف الناس في المراد بهذه المشيئة، وذكروا فيها وجوهاً:

فمنهم من قال: ينبغي أن يريد بذلك مشيئة الإلجاء.

ومنهم من قال: يجب أن يريد به مشيئة المنع والحيلولة:

ومنهم من قال: يجب أن يريد به كل مشيئة تمكن فيه. وفي العلماء من قال: إن المقصد به إيقاف الكلام على الوجه الذي ابتدئ عليه، لئلا يعتقد في المتكلم أنه قاطع على ما أخبر به، ولا يجب أن ينوى في ذلك الإلجاء ولا غيره، وقد حكى ذلك عن الحسن، رحمه الله. وطريقة الإلجاء هو مذهب أبي علي، رحمه الله، ولذلك قال في الخالف: إنه إنما لم يحدث إذا اشترط لمشيئة في يمينه، من حيث يريد به الإلجاء، ولو أراد به الاختيار وعينه ولم يقصد به سواه، وما كان ما حلف عليه مما يعلم أنه قد أراده، يحدث. وقد بينا ذلك في مواضع، وتقصيه هاهنا يطول.

٤٣٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى على أنه يخلق في قلب العبد الجهل والغفلة ويمنعه من الإيمان، فقال: ﴿وَلَا تُطْعَمَنْ أَعْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾<sup>(١)</sup>.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر ذلك قد ينطلق على السهو الذي قد يكون من فعله تعالى، كما ينطلق على غيره، فلا يصح تعلقهم به.

وبعد، فإن الغفلة إذا استعملت فيما يفعله المرء من الجهل والتشاغل عن ذكر الله والطعن فيه، ولا تكون إلا مجازاً؛ لأن من هذا حاله هو ذاكر للشئ عالم به وبأحواله، فلا يوصف بأنه غافل.

(١) سورة الكهف: الآية ٢٨.

وخروج الكلام على طريق الذم يمنع من أن يكون ظاهره ما قالوه؛ لأنه تعالى لو أغفل قلوبهم، بأن منعهم من الإيمان بالذكر لما جاز أن يذمهم! ولما صح أن يصفهم بأنهم اتبعوه الهوى، وليس يمتنع في الكلام أن يكون له ظاهر إذا تجرد، فإذا اقترن به غيره، أو علم أنه قصد بعض الوجوه، خرج عن ذلك الظاهر.

والمراد بذلك عندنا: ما ذكره أبو علي، رضى الله عنه، من أنه أراد: ولا تطع من «صادفنا قلبه غافلاً ووجدناه كذلك، كما يقال في اللغة: أجبنت فلاناً وأبخلته وأفحمته، إذا صادفه كذلك، وهذا ظاهر في اللغة.

قال: ويمكن أن يراد بذلك أنا عرينا قلبه عن سمة الإيمان، كما قال تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾<sup>(١)</sup>، فبقى غفلاً لا سمة عليه، فصح أن يقول لذلك: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾.

ومتى حمل على أحد هذين الوجهين لم ينقه قوله: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾<sup>(٢)</sup> لأن كل ذلك ذم لا يصح لو كان منعه من الإيمان بالذكر.

٤٣٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الكفر والإيمان في أنهما من قبله تعالى وبمشيئته، فقال: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإذا صح أن ذلك لا يكون أمراً، فيجب أن يكون دالاً على إرادته الأمرين، ولذلك قال في صدر الكلام: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

(١) سورة المجادلة: الآية ٢٢.

(٢) سورة الكهف: الآية ٢٨.

(٣) سورة الكهف: الآية ٢٩.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه أمر بالكفر، وهذا ليس بقول لأحد، فلا بد من أن يكون المراد به التهديد والتقريع!

وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ المراد به أن الحق بالأدلة والبيان قد ظهر وعرف ثمرة التمسك به، وما يلحق العادل عنه، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، على جهة التهديد، كما يقول أحدنا لغلامه، وقد بين له الشيء الذى يلزمه التمسك به، ويضره العدول عنه: إن سلكت ما أقوله، وإلا فاعمل ما شئت، على طريق التهديد. وهذا ظاهر.

٤٣٨ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (٢).

يدل على أنه منزه عن الظلم، ولو كان يفعل الظلم - على ما يقوله القوم - لكان إنما ينزه نفسه عن العبارة والاسم، لا عن الظلم فى الحقيقة. والتنزيه لا يقع فى العبارات، وإنما يقع فى المعانى، وإنما تنزه تعالى عن كثير من الأسماء، لأن معانيها لا تصح عليه، أو لأنهما توهم ما يتعالى عنه.

٤٣٩ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ (٢) يدل على أنه مكنهم من الإيمان وأزاح سائر عللهم فيه، وإلا لم يكن ليصح هذا القول منه، ألا ترى أن أحدنا لو قيد غلامه بالقيد الثقيل وإلا لم يكن ليصح هذا القول منه، ألا ترى أن أحدنا لو قيد غلامه بالقيد الثقيل وأغلق الباب عليه، لم يصح أن يقول له مع ذلك: ما منعك أن تتصرف فى الأسواق؟، ومتى وقع ذلك منه عد سخفا، تعالى الله عن ذلك!

(١) سورة الكهف: الآية ٤٩.

(٢) سورة الكهف: الآية ٥٥.

٤٤٠ - وأما قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ (١) فقد تقدم القول فى نظائره، فلا وجه لأعادته.

٤٤١ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن العبد إنما يقدر على ما هو فاعله، وأنه غير قادر على ما ليس بفاعل له، فقال: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ (٢) فبين أنه غير مستطيع للصبر، من حيث لم يقع الصبر منه!

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على ما قالوه؛ لأنه يقتضى أن لا يستطيع الصبر فى المستقبل، لأن «لن» إذا دخلت فى الكلام أفادت الاستقبال، وهذا مما لا يمتنع عندنا، سواء قيل إن القدرة مع الفعل، أو قبله، وإنما كان يصح تعلقهم بالظاهر لو أفاد أنه غير مستطيع فى الوقت، من حيث لم يحصل الصبر منه وليس فى الظاهر ذلك.

وقول موسى عليه السلام فى جواب ذلك: ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ (٣) يدل على الاستقبال، ويدل أيضاً على فساد تعلقهم به، من وجه آخر، وذلك أن صاحب موسى لو أراد بقوله: ﴿لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ نفى قدرته على الصبر فى الحقيقة، لم يكن قول موسى: ﴿سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ جواباً له، بل كان الذى يليق به: ستجدنى إن شاء الله مستطيعاً للصبر فلما أجاب بذلك دل على أن المراد بالأول نفس الصبر. فكأنه قال: إنك لن تصبر، ويثقل ذلك عليك، فأجابه بما ذكره.

(١) سورة الكهف: الآية ٥٧.

(٢) سورة الكهف - الآيتان ٦٧، ٦٨.

(٣) سورة الكهف: الآية ٦٩.

ويبين ذلك قوله لموسى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خَيْرًا﴾ فلو كان لا قدرة له على الصبر لكان لا يجوز أن يصبر: لا على ما عرف علته، ولا على ما لم يعرف، ولكان حالهما سواء. فلما بين بهذا القول أنه لا يصبر على ما يعجب ظاهره، ولا يعرف علته علم أن المراد بالأول: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ﴾ بمعنى: أن ذلك يثقل عليك ولا يخف، لأن المعلوم من حال الطباع أنها تحب الوقوف على علل الأمور الحادثة، إذا كانت معجبة في الظاهر ومشتبهة.

يبين ذلك أنه قال في الجواب: ﴿لَا تُوَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾<sup>(١)</sup> ولو كان لا يقدر عليه، لكان الأولى أن يقول: لا تؤاخذني بما لست أقدر عليه، لأن مع النسيان قد يقع الفعل، ومع فقد القدرة يستحيل عليه على كل حال.

ويبين ذلك: أنه لما سئل عن سبب قتل الغلام أعاد هذا القول، ولولا أنه أراد بالأول أن ذلك يثقل عليه لم يكن لإعادته عليه معنى! ولكان لا يجوز أن يوبخه على ذلك! ولما صحح من موسى أن يجعل العذر في ذلك في قوله: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتَكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِّي عُذْرًا﴾<sup>(٢)</sup> لأنه إذا كان لا يقدر على الصبر ن ذلك في الحقيقة، لم يصح أن يكون هذا جواباً له إذا كان لا يقدر على الصبر عن ذلك في الحقيقة، لم يصح أن يكون هذا جواباً له ولذلك قال في آخره: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾<sup>(٣)</sup> فبين أنه إنما أراد بالقول الأول أنه يثقل عليه الكف عن المسألة عما شاهده من الأمور التي لا يقف على سببها. وقد يقال في مثل هذا القول: ألا ترى إلى قول القائل: إن فلاناً لا يستطيع أن يسمع كلام فلان «في أن يراد

(١) سورة الكهف: الآية ٧٣.

(٢) سورة الكهف: الآية ٧٦.

(٣) سورة الكهف: الآية ٧٨.

بذلك أنه يثقل عليه، ولا يخف على طباعه! وكل ذلك يبين فساد تعلقهم بهذه الآية.

٤٤٢ - وقد استدل شيوخنا، رحمهم الله، بقوله: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾<sup>(١)</sup> على القول في اللطف؛ لأنه تعالى بين أنه إنما قتله، وحسن منه ذلك من حيث لو بقي لكان في بقاءه مفسدة لأبويه. وكانا يختاران لأجله الكفر، وذلك يوجب أن منع ما هو مفسدة لأبويه. وكانا يختاران لأجله الكفر، وذلك يوجب أن منع ما هو مفسدة في التكليف واجب، وأن فعل ما يدعو إلى ترك الكفر، وللإيمان، لا بدمنه في إزاحة العلة.

ويدل على قولنا في أفعال البعاد، وذلك أنه تعالى لو كان يخلق فيهما الكفر إذا بلغ، لكان وجود قتله كعدمه، في أنه لا تأثير له ذى ذلك، وإذا كان يتقيه الغلام لا يحمل القديم تعالى على فعل الكفر فيهما، فما الفائدة في أن يقتل لهذه العلة.

٤٤٣ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن الاستطاعة مع الفعل وأن من لا يفعل الفعل لا يكون مستطيعاً له، فقال: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنِ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يدل على أن العبد لا يستطيع السمع الذى هو إدراك الصوت، وهذا قولنا، لأن مشايخنا يختلفون فيه، فمنهم من يثبت للصوت إدراكاً ويجعله مقدرراً لله تعالى فقط، ومنهم من يقول فيه: إنه

(١) سورة الكهف: الآية ٨٠.

(٢) سورة الكهف - الآيتان ١٠٠، ١٠١.

ليس بمعنى، وإنما يدرك الصوت ويسمع بصحة الحاسة وارتاع الموانع، فلا يثبت ما يصح إثبات القدرة عليه، أو نفيها، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟

ويجب أن يحمل الكلام على أنهم كانوا يستثقلون ما يسمعون والتفكر فيه فيمرصون عنه وعن التدبر له، فوصفوا بذلك، على ما يقال في الشاهد، فيمن يستثقل المسموع: إنى لا أستطيع أن أسمع هذا الكلام، ومقصده ليس إلا ما ذكرناه.

وقوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنِ ذِكْرِي﴾ لا يمكن حمله على ظاهره؛ لأنه يوجب إثبات غطاء لأعينهم، والمعلوم خلافه، فإذاً يجب أن يحمل على التشبيه، من حيث لم يتفجعوا بما رأوا. على ما بيناه في الختم والطبع.

٤٤٤ - فأما قوله تعالى، قبل ذلك: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾<sup>(١)</sup> فقد استدل شيوخنا، رحمهم الله، به على بطلان قول القوم، لأنه لو كان كما يقولون لوجب أن يقول: وما أنسانيه إلا الرحمن، لأنه الذى يخلق فيهم ذلك على وجه لا يمكنهم التخلص منه. وإنما يصح ذلك على ما نقوله من حيث كان الشيطان يوسوس، فيتشاغل العبد عن ذلك الأمر الذى كلف، فيصح عنده أن يقال: إن الشيطان أنساه ذلك وعلى مذهبهم لا يمكن ذلك، ولا يكون له معنى!

\*\*\*

(١) سورة الكهف: الآية ٦٣.

obeykandl.com



obeykandl.com

٤٤٥ - مسألة: قالوا: ثم كر تعالى فيها ما يدل على أنه يجعل المؤمن مؤمناً ويخلق الطاعة فيه، فقال: ﴿وَجَعَلَهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾<sup>(١)</sup>، فلو لم يكن رضىً بفعله، لما صح لهذا الدعاء معنى!

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إن ذل، فإنما يدل على أنه تعالى يصح أن يجعله رضىً ويقدر عليه، وذلك مما نأباه، وإن كنا نقول: إن العبد يفعل ويقدر.

وبعد، فإن الرضى قد يكون رضىً بأمر من قبله، وقد يكون كذلك بأمر من قبل الله تعالى، نحو كمال خلقه وعقله وسائر ما يفضله الله تعالى به على غيره وليس فى الظاهر عموم، فمن أين أن المراد بذلك أحدهما دون الآخر؟ وقد بينا من قبل أن الداعى إذا دعا بالشىء فلا ظاهر لدعائه، لأنه إنما يحسن منه القصد، فما لم يعلم إلى ماذا قصد لا يعرف فائدته، لأنه لا بد من شرط فى الدعاء مضمّر إذا لم يظهر فيه ذلك، وكل ذلك يبطل تعلقهم به.

والمراد عندنا بذلك: أنه سأل الله تعالى أن يلفظ له ويمينه ليختار ما يصير به رضىً، كما ذكرنا فى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾<sup>(٢)</sup> إلى ما جرى هذا المجرى، وهذا أصل معروف فى اللغة: أنه متى أضيف إلى الغير أمر من الأمور بلفظ يقتضى فى غيره الفعلية، فيجب أن يكون محمولاً على أسبابه، فلما كان وصف المسلم بذلك يفيد أن الإسلام من قبله اقتضت الإضافة ما ذكرناه، وكذلك القول فى الرضى إنه لا يكون رضىاً فى الدين إلا

(١) سورة مريم: الآية ٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٢٨.

بأمور من قبله، فإذا جعله غيره رضيعاً، فالمراد به الألفاظ وسائر الأسباب في ذلك، وهذا كما يقول أحدنا لولده: قد جعلتك عاملاً صالحاً، فيكون المراد ما ذكرناه!

**٤٤٦ - دلالة:** وقد استدل شيوخنا، رحمهم الله تعالى بقوله: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> على أن قوة الفعل يجب أن تكون حاصلة قبل الفعل؛ لأنه تعالى أمره بالأخذ قبل حصول الأخذ منه، وأمره أن يفعل بقوة حاصلة. وهذه الآية وإن كان المراد بها غير ظاهرها، فوجه الاستدلال بها صحيح؛ لأنه تعالى أمره أن يعرف الكتاب الذي أنزله ويتلقاه بالقبول، ويجعله على وجه يقوم بأدائه، وكل ذلك مما لا يصح إلا بقوة، فيجب أن تكون حاصلة.

**٤٤٧ - مسألة:** قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن ما يصير به الإنسان مؤمناً طاهراً من قبله، فقال: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>. والجواب عن ذلك: أنا لا نمنع في طاعة الإنسان أن نقول: إنها من الله، على ما بيناه. ويجوز أن يقول تعالى فيه: ﴿مِّن لَّدُنَّا﴾ ويريد المعونة والألطف والتسهيل؛ لأنه إنما صار زكياً تقيّاً بهذه الأمور الكائنة من قبله تعالى، ولولاها لم يكن كذلك.

ولولا أن الأمر كما ذكرناه لم يصح أن يقول تعالى: ﴿وَكَانَ تَقِيًّا﴾ فينسب ذلك إليه؛ لأن التقى هو القاصد بفعله توقي المخوف من العقاب، فلا بد من أن تكون الطاعة من قبله، ليصح ذلك فيها.

(١) سورة مريم: الآية ١٢.

(٢) سورة مريم: الآية ١٣.

ولو قيل: إن المراد أنه رحمة من الله تعالى على أمته، تطهيراً لهم من الذنوب، فوصفه بأنه زكاة من هذا الوجه، لصح، ويكون محمولاً على الظاهر؛ لأن هذه الصفة، خاصة إنما حصلت فيه من حيث أرسله الله وحمله الرسالة، وقد علمنا أن شخص يحيى عليه السلام لا يسمى زكاة إلا على جهة التوسع، فيجب حمله لا محالة «على ما ذكرناه».

٤٤٨ - وقوله تعالى في قصة عيسى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾<sup>(١)</sup> يجب أن يكون محمولاً على نظير ما ذكرناه، بل الكلام فيه أكشف! لأنه ليس في ظاهره أنه تعالى يجعله كذلك، وإنما يدل على ظاهره على أنه يهب لها الغلام، ثم بماذا يصير زكياً؟ ليس في الظاهر، فلا تعلق لهم به!

٤٤٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن النبي إنما يصير ثابتاً على الإيمان ومُقَدِّماً عليه بخلق الله ذلك فيه ويجعله، فقال: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد علمنا أنه إنما يصير كذلك بطاعته، فيجب أن تكون «من فعل القديم تعالى».

والجواب عن ذلك: أنه لو أراد ما قالوه لم يصح ما ذكره بعده، من قوله: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(٣)</sup> لأنه لا يصير مباركاً على ما ذكروه إلا بالصلاة والزكاة، فكان يجب أن يكون داخلاً في جملة ما جعله

(١) سورة مريم: الآية ١٩.

(٢) سورة مريم - الآيتان ٣٠، ٣١.

(٣) سورة مريم: الآية ٣١.

الله عليه، فلا يكون لتوصيته به معنى. ومتى ثبت أنه لا يكون مباركاً في المستقبل، على ما ذكره، إلا بأمور من قبله تعالى، فكذلك القول فيما تقدم.

وبعد، فلو صح ما قالوه لأمكن حمله على أن المراد به: أنه تعالى جعله مباركا على أمته بإرساله، وتحميله إياه الرسالة ويثبتون على الطاعات، فصار سبباً لثباتهم على ذلك، فوصف بأنه مبارك، لهذه الوجوه؛ لأن البركة هي الثبات، والتقى هو لزوم الخير.

ويجوز أن يراد بذلك: أنه تعالى فعل به من الألفاظ ما يثبت معه على طاعته وإيمانه، فكان جاعلاً له كذلك، على ما بيناه فيما تقدم ذكره.

٤٥٠ - وقوله تعالى: من بعد: ﴿وَبِرًّا بِوَالِدَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> يجوز أن يحمل على ما يكون من قبله تعالى ويجعله، في الأحوال التي يكون عليها، مما لا يدخل تحت فعله؛ لأن ذلك قد يكون برا بها، أو يحمل على الألفاظ على ما بيناه، لأن البرّ بالديه يوصف بذلك على جهة الفعلية، فإضافته إلى غيره يجب أن تكون إضافة سببه، كما ذكرناه في إضافة علم الولد وصلاحه إلى والده.

٤٥١ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> لا يدل على أنه لو كان كذلك لكان يجعله تعالى، وإنما يدل على أنه لم يجعله بهذه الصفة، فقط، فلا ظاهر له فيما يقولون!

والمراد بذلك: أنه تعالى خلقه على صفة الخضوع والخشوع واللين وخفض الجناح، يوحد يكون ذلك بأمور ترجع إلى ما يخلق الله عليه العبد وقلبه، فلا يتعلق بما ذكره.

(١) سورة مريم: الآية ٣٢.

(٢) سورة مريم: الآية ٣٢.

٤٥٢ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾<sup>(١)</sup> يدل على نفى الظلم عنه؛ لأن اتخاذ الولد لا يجوز أن يحمل على أمر محال غير معلوم، فلو أريد به الولادة في الحقيقة لم يصح؛ لأنه لما هو عليه في ذاته يستحيل ذلك فيه، فيجب أن يحمل على أمر يتعلق بالفعل، وهو أنه ما كان له أن يصف نفسه بذلك، أو يفعل ما يوهمه كما يدعيه النصارى.

فإذا ثبت أنه ليس له ذلك، لقبحه، فكذلك القول في سائر القبائح. ويبطل ذلك أيضاً ما يقوله القوم من أن الله تعالى يفعل كل شيء، لأنه مالك، وإلى ما شا كل ذلك من عللهم، ويبين أن الصحيح أن يقال: ليس لله أن يفعل الظلم والجور. تعالى الله عن ذلك.

٤٥٣ - وقوله تعالى من بعد: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> يدل على أن الصلاة من قبلهم؛ لأنها لو كانت بخلق الله فيهم لم يصح أن يكونوا المضيعين لها، كما لا يصح أن يوصف الإنسان بأنه أضاع لونه وهيئته. واتباع الشهوات لا يصح لو كان تعالى يضطر إليه، وإنما يصح ذلك متى اختار الفعل للدواعى والشهوة، وهذا ظاهر.

٤٥٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قادر على أفعال العباد، فقال: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ﴾<sup>(٣)</sup> والرب هو المالك القادر، والمعاصى داخل فيما بينهما، فيجب أن تدل هذه الآية على قولنا!

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يتناول إلا الأجسام لأنه قال ﴿فَاعْبُدْهُ﴾ فبين أن خلقه لما تقدم ذكره هو الموجب لعبادته، وليس لأفعال

(١) سورة مريم: الآية ٣٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٥٩.

(٣) سورة مريم: الآية ٦٥.

العباد مدخل فى ذلك، ولا يجوز أن يراد به إلا النعم التى بها يستوجب - تعالى - العبادة، ولذلك قال بعد: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (١) يعنى: مثلاً ونظيراً فى هذا الأمر الذى به يستحق العبادة، مبيناً بذلك أن الواجب إخلاص العبادة له فقط، دون غيره.

وقد بينا من قبل أنا لو قلنا: إنه تعالى مالك لأفعال العباد، من حيث يقدر على تمكينهم منها ومنعهم منها لصح، ولجرى ذلك على طريق الحقيقة، لأن المراد بالملك فى المملوك على ما ذكرناه قد يختلف.

٤٥٥ - مسألة: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يورد المؤمن النار يوم القيامة، ثم ينجيه منها، وعلى أن له أن يفعل بكل عباده ما يريد، فقال: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ (٢).

والجواب عن ذلك: أن الورود لا يوجب الوقوع فى الشئ، وإنما يقتضى الدنو والمقاربة - وعلى هذا الوجه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ (٣) لأن المتعالم فى ذلك أنه لم يخص الماء وإنما قرب منه - فذكر تعالى من قبل ما يدل على أنه أحضر الجميع حول جهنم جثياً، على ما ذكره، ثم بين أن لكل وارد عليه، على هذا الحد، ثم بين أنه ينجى الدين اتقوا ويذر الظالمين فيها حثياً، وإنما أراد تعالى بذلك أن المؤمنين إذا قربوا منها وعابنوها وعلموا أن المخلص لهم منها ما فعلوه من الطاعات فيما سلف، وأن أعداءهم يقعون فيها لأجل معاصيهم السابقة عظم عند ذلك سرورهم، فيكون ذلك زائداً فى سرورهم ونعيمهم.

(١) سورة مريم: الآية ٦٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٧١.

(٣) سورة القصص: الآية ٢٣.

ولو لم يحمل على ما قلناه لوجب أن يقال في الأنبياء والمؤمنين: إن الله يدخلهم النار، وليس ذلك بمذهب لأحد، ولو كان فيه خلاف لم يمتنع أن يقال: إنهم يردون النار ويجنبهم تعالى الضرر فيها، كما نقوله في الملائكة الموكلة بالعذاب.

٤٥٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يرسل الشياطين على الكافرين، فإذا جاز أن يفعل ذلك جاز أن يضلهم، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه أرسل الشياطين لهذه العلة، كما أرسل الأنبياء للدعاء إلى سبيل ربهم، وليس ذلك بقول لأحد.

والمراد عندنا به: أنه تعالى خلى بينهم وبين الكافرين مع قدرته على المنع والحيلولة من كل وجه، فقليل توسعاً: إنه أرسلهم، كما يقال فيمن «يمكنه أن يمنع كلبه من الإقدام على الإضرار بغيره إذا تركه وذاك: إنه أرسل كلبه على الناس، وكما يقال في الملك إذا أمكنه ضبط جنده وكفهم عن الفساد وقطع الطريق: إنه قد أرسلهم على الناس، إذا هو لم يمنعهم.

ثم يقال لهم: إن مذهبكم يناهى ما تقتضيه الآية؛ لأنه تعالى إذا كان هو الذى يؤزهم ويخلق فيهم الكفر فلا تأثير للشيطان، ولا فرق بين أن يرسل عليهم أو لا يرسل، على أنه إذا عدى الإرسال بـ «على» لم يقتض ظاهره الرسالة والأمر، وإنما يفيد ما ذكرناه، فأما إذا عدى بـ «إلى» فالمراد به الرسالة، ولذلك لا يقول أحدنا: أرسلت غلامى على فلان، إذا بعثه إليه برسالة. وهذا ظاهر.

(١) سورة مريم: الآية ٨٣.

٤٥٧ - فأما قوله تعالى: من قبل: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ (١) فقد بينا أنه لا ظاهر له، وأنه يتأول على زيادة الألفاظ والأدلة والبيان، أو على الثواب والتعظيم.

\*\*\*

---

(١) سورة مريم: الآية ٧٦.



obeykanda.com

٤٥٨ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى تنزيلًا ممن خلق الأرض﴾<sup>(١)</sup> يدل على حدوث القرآن، من جهات:

أحدها: أنه وصفه بالتنزيل، وذلك لا يصح إلا في الحوادث.

وثانيها: أنه وصفه بأنه تذكرة، وذلك لا يصح إلا فيما يفيد بالمواضعة، ولا يصح ذلك إلا فيما يحدث على وجه مخصوص، ولو كان قديمًا لاستحال جميع ذلك فيه، لأن ما لا مواضعة عليه لا يصح أن يعلم به الفائدة المقصود إليها. وما هذا حاله لا يجوز أن يكون له معنى، فيصير تذكرة لمن يخشى.

وثالثها: أنه تعالى بين أنه أنزله عليه لهذا الغرض، والقصد إنما يؤثر في الحوادث، ومتى قالوا: إن المراد بذلك أنه أنزل العبارة عنه فقد تركوا الظاهر وادّعوا أمرًا مجهولاً، وسلّموا أن القرآن محدث، وهو الذي نريده.

فإن قالوا: إذا كان القرآن عندكم عرضاً، والأعراض لا يصح فيها الإنزال، فكيف يصح تعلقكم بالظاهر؟

قيل له: إن الكلام وإن كان عرضاً، ولا يصح فيه ما ذكرته في الحقيقة، فقد يقال في التعارف: إنه أنزل، إذا تحمله من يحكيه ويؤديه على جهته، وهذا بالتعارف قد صار كالحقيقة؛ لأن المنشد منا لقصيدة امرئ القيس يقال: إن ما أنشده هو شعر امرئ القيس، ولا يدعى في ذلك الخروج عن التعارف والحقيقة، فيصح من هذا الوجه ما تعلقنا به.

(١) سورة طه - الآيات ١ - ٤.

٤٥٩ - وقوله تعالى من بعد: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ (١) يدل أيضاً على حدث النداء، من حيث علقه بإتيانه المكان، والقديم لا يصح ذلك فيه، لأن التوقيت إنما يصح في الحوادث. من حيث تحدث في وقت دون وقت.

ومن وجه آخر: وهو أنه لو كان قديماً لكان لم يزل قائلاً: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ (٢) وقد علمنا أن ذلك يقتضى النقص من جهات كثيرة: أحدها أن المتكلم إنما يكون حكيماً متى استفاد بكلامه أو أفاد غيره، وذلك يستحيل فيما لم يزل، فإثباته على هذا الوجه نقص، يتعالى الله عنه، كما أن أحدنا لو قال وهو منفرد: السناء فوقى والأرض تحتى، ولم يزل يكرره، فإن ذلك وإن كان صدقاً، فإنه من أقوى الدلالة على السّفه والنقص.

ومنها: أنه لا يجوز أن يكون منادياً على جهة المخاطبة للمعدوم؛ لأن ذلك يتعالى الله عنه.

ومنها: أنه لا يجوز فيما لم يزل أن يقول: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ وهو معدوم؛ لأن ذلك كذب، تعالى الله عن ذلك، فلا يجوز - إذن - إلا أن يكون حادثاً في ذلك الوقت.

٤٦٠ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يخلق في العبد الإيمان وسائر ما يشرح به صدره، فقال: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ (٣).

(١)، (٢) سورة طه - الآيتان ١١، ١٢.

(٣) سورة طه: الآيتان ٢٥، ٢٦.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه قد يلتمس منه تعالى انشراح الصدر، وهذا مما لا ندفعه، ولا نمنع من كونه تعالى قادراً عليه، ولا يجب إذا صح ذلك منه، أن لا يقدر العبد على الأفعال! .

وقد بينا من قبل الكلام فى الدعاء، وأنه لا يدل على أن المدعو به يجوز أن يفعل، فإنه متى فعل فهو من الباب الذى من حقه أن يكون من أفعال العباد!

وبعد، فلسنا نمتنع أن يكون تعالى يفعل فى القلب وفى الصدر من المعانى ما يكون النبى والمؤمن أقرب إلى سكون النفس عن الأمور التى يشاهدها؛ لأن العلوم الضرورية قد تقتضى ذلك، وهى من فعل الله تعالى، على أن استعمال شرح الصدر فى الأعراض التى يفعلها العبد مجاز، وحقيقته يجب أن تفيد ما عليه الجسم من الصفة، التى تضاد الحرج والضيق.

وهذا لا يكون إلا من عله ومتى استعملناه فى الاستدلال والمعارف المكتسبة فذلك توسع، فلا يصح تعلقهم به.

والمراد بالآية: أنه سأله أن يكثّر تعالى ألطافه ومعونته له وتقوية قلبه، ليكون أقرب إلى القيام بما ألزم نفسه، وكلفَ تبليغَه إلى غيره.

٤٦١ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن أفعال العباد من جهته، فقال: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ (١).

وقد دخل تحت «كل شيء» أفعال العباد. وإذا كانت من عطيته فهى من فعله.

والجواب عن ذلك: أن العطية لا تصح إلا فيما يصح من المعطى تناوله

(١) سورة طه: الآيتان ٤٩، ٥٠.

وردهُ. هذا هو الذى تقتضيه اللغة والتعارف، ولذلك يقال فى أحدنا إذا ناول غيره الثوب: إنه أعطاه، ولو أقامه وأقعدته لم يقل ذلك فيه.

فإذا صح ما ذكرناه لم يدخل تحت الظاهر إلا الأجسام، فتعلقهم به لا ينصح؛ يبين ما ذكرناه أنه دل بهذا الأول على الله تعالى، وقد علمنا أنه يمكن أن يدل عليه بالأفعال التى لا تصح من العباد، كالأجسام وغيرها.

فيجب أن لا يتناول الظاهر سواهما، فكأنه قال: ربنا الذى فعل الأجسام وسائر مالا يتأتى منا، ثم هدى وكلف؛ لأن كلا الوجهين مما لا يصح وقوعه من العبد، يبين ذلك أنه ذكر ذلك بلفظ الماضى لينبه به على الأمور الموجودة الدالة على ربه. وذلك لا يصح فى أفعال العباد التى لا تثبت وتوجد على هذا الوجه!

يبين ذلك أن الكلام يقتضى أنه أعطاهم ثم هداهم، وأن ما أعطاهم له تعلق بالهدى، وهذا يوجب أن يكون المراد: النعم التى معها يصح التكليف. وذلك لا يكون إلا من فعله.

وبعد، فلو لم يكن هذا هو المراد لكان الكلام فاسداً؛ لأنه - ﷺ - أورد ذلك على جهة الحجاج على عدو الله. . . ولو أنه عند قوله: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى﴾ دل على ربه بتصرفه وتصرف العباد، لكان الكلام سخفاً، فلا عن أن يفسد. فالمراد إذن بذلك ما يقنع فى الدلالة، وهو الذى ذكرناه، ولذلك كفّ عن الطعن فيه، وعدل عنه إلى مسألة سواها. وهذا كله بين.

٤٦٢ - وقوله تعالى من بعد: ﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾<sup>(١)</sup> يدل على نفى التشبيه؛ لأنه تعالى لو كان جسماً - كما يقولون -

(١) سورة طه: الآية ٥٢.

لوجب لا محالة جواز النسيان عليه، ولصح أن يضل عنه بعد ما عرفه، فلما نزه عن ذلك دل على أنه عالم لذاته، وأنه لا يصح أن يكون جسمًا ألبتة.

٤٦٣ - مسألة: قالوا: ثم ذكر ما يدل على أن فعل الساجد من قبله تعالى، فقال: ﴿فَأَلْقَى السَّحْرَةَ سَجْدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَرُونَ وَمُوسَى﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره أنهم ألقوا سجدًا، وليس فيه ذكر فاعل الإلقاء فيهم، فالتعلق به بعيد.

فإن قيل: فإذا لم يصح أن يلقيهم سجدًا إلا الله، دون سائر الناس، وجب حمله على ما قلناه.

قيل له: لم صرتم بان تحملوه على هذا، عند امتناع الظاهر، أولى من أن يحمل على أنهم سجدوا وألقوا أنفسهم سجدًا؛ لأن في كل واحد من الأمرين خروجًا عن الظاهر، وإنما قال تعالى ذلك، وإن بعد أن يستعمل فيما يكتسب الإنسان مثله؛ لأن الذى له سجدوا هو أمرهم به، فصاروا كالمندفوعين عنده إلى ذلك، لعظم ما عاينوه من ابتلاع العصا المنقلبة حيةً للجبال والعصى التي ألقوها مع عظمها، فاستعمل فيه من العبارة ما استعمل مثله فيمن يفعل فيه الفعل.

٤٦٤ - وأما قوله تعالى من بعد: ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ﴾ (٢) فقد بينا أن الفتنة لا ظاهر لها في الكفر والمعصية، وأن الواجب أن يحل على أن المراد به تشديد التكليف والمحنة، وقد ذكرنا ذلك من قبل.

٤٦٥ - فأما قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ (٣) فمن أقوى ما يدل على أنه تعالى لا يضل؛ لأنه لو كان قد أضل من عبد العجل بأن خلق فيهم الضلال،

(١) سورة طه: الآية ٧٠.

(٢)، (٣) سورة طه: الآية ٨٥.

لم يكن لدعاء السامري تأثير، وكان وجوده كعدمه، وقد بينا القول في نظائر ذلك أيضاً.

٤٦٦ - وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾<sup>(١)</sup> يدل على قولنا في الشفاعة «وأنها لا تكون لأعداء الله، لأنه تعالى بين أنها لا تنفع إلا من يختص بهذين الشرطين: أحدهما: أن يكون الإذن واقعاً في باب، والثاني: أن يكون مرضى الطريقة في القول. فمن يقول الكذب وما لا يجوز، لا يجب أن يكون داخلاً في الشفاعة، على وجه.

٤٦٧ - وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾<sup>(٢)</sup> يدل على أن من شرط من يغفر له بالشفاعة أو غيرها، أن يكون تائباً مؤمناً عاملاً للأعمال الصالحة، سالكا طريقة الهدى، وهذا يوجب أن لا شفاعاة للكفار والفساق.

٤٦٨ - وقوله تعالى، من بعد: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> يدل على أمور، منها: حدث القرآن لأنه جعله عربياً، ولا يكون كذلك إلا وهو حادث بعد تقرر العربية، لتصح هذه الإضافة.

ووصفه بأنه قرآن يقتضى - أيضاً - حدوثه؛ لأن الأمور المقرونة بعضها ببعض لا تكون إلا حادثة، لاستحالة هذا الوجه على القديم.

وقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ﴾ يقتضى حدثه، لأن التصريف لا يصح إلا في الأفعال الواقعة على بعض الوجوه، وهذا بمنزلة التصريف في الأمور، التي تقتضى هذا المعنى.

(١) سورة طه: الآية ١٠٩.

(٢) سورة طه: الآية ٨٢.

(٣) سورة طه: الآية ١١٣.

وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ يدل على أنه قصد بذلك أن يتقى العباد وأراد ذلك منهم، ولم يخصص، فيجب كونه مريداً للتقوى ممن لا يتقى - أيضاً - على خلاف ما يقوله القوم.

٤٦٩ - فأما قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾<sup>(١)</sup> فقد تكلمنا عليه في سورة البقرة.

٤٧٠ - وقوله: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> فقد بينا أن الاجتباء والاختصاص يراد به اختياره لرسالته، ففعله غير داخل فيه، فلا يصح تعلقهم به في هذا الباب.

\*\*\*

---

(١) سورة طه: الآية ١٢١.

(٢) سورة طه: الآية ١٢٢.

obeykanda.com



obeykanda.com

٤٧١ - دلالة: قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ ﴾ (١).

يدل على حدث القرآن؛ لأنه تعالى قد نص على أن الذكر محدث، وبين بغير آية أن الذكر هو القرآن، بقوله: ﴿ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾ (٢) وقوله: ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (٣). فإذا صح أنه ذكر، وثبت بهذه الآية حدوث الذكر، فقد وجب القول بحدوث القرآن.

فإن قالوا: الوصف بالحدوث يرجع إلى قوله: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ ﴾ لا إلى الذكر.

قيل له: إن الذي يقتضيه الظاهر أن الذكر هو المحدث دون ما ذكرته، فلا يصح تعلقك به؛ لأنه جعله صفة للذكر، ثم قال: ﴿ إِلَّا اسْتَمْعَوْهُ ﴾ (٤) فبين أن الذي يصح أن يسمع هو المختص بالحدث.

وقد قال بعض الجهال: إن هذا القول يوجب أن في الأذكار ما ليس هذا حاله، وهذا جهل؛ لأنه تعالى إنما ذكر الذكر من حيث عقبه بما يعمله الكفار عند استماعه، فلذلك نكره، وخصه، لا لأن ما عداه ليس بحدث، ومتى صح في بعض الأذكار أنه محدث وجب مثله في سائره، لأن القرآن في هذا الحكم لا يجوز أن يتبعض، فيكون بعضه حادثاً وبعضه قديماً.

فإن قالوا: المراد بذلك العبارة عن كلام الله، دون نفس الكلام.

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢.

(٢) سورة يس: الآية ٦٩.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٥٠.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٢.

قيل لهم: إنما يدل على حدث ما نعقله من القرآن، فأما ما يدعون من إثبات أمر لا يعقل فمحال أن يتكلم في حدثه أو قدمه، لأن القول في ذلك فرع على إثبات ذاته على كونه معقولا.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾<sup>(١)</sup>. يدل على أنه تعالى لم يخلق أعمال العباد؛ لأنه لو خلقها وفيها لعب، لوجب كونه لاعبا بها، فكان لا يصح أن ينزه عن ذلك!

هذا إن حمل على ظاهره، وإن أريد به: إنى ما خلقتهما وما بينهما على وجه العبث، فهو أقوى في الدلالة، من الوجه الذى قدمنا ذكره، فى غير موضع.

٤٧٣ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على قولنا فى المخلوق، وعلى أنه تعالى، وإن فعل القبيح، فإنه لا يقبح منه، بل يكون حسنا، وإنما يقبح من غيره، فقال: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يقتضى إلا أنه تعالى لا يسأل عما يفعل وليس فيه بيان ما يفعله مما لا يفعل من الأمور المعيبة، فالتعلق بظاهره لا يصح!

وبعد، فإنه لا خلاف بيننا وبينهم فى أنه تعالى لا يسأل عمل يفعل، لكننا نقول: إن الذى يفعله هو الأمور الحسنة، وهم يقولون: إنه يفعل مع ذلك القبائح. والخلاف فى ما الذى يدخل فى أفعاله ولا يعلم صحاحه من سقيم، فمن حيث ثبت أنه لا يسأل عما يفعل، لأن إحدى المسألتين غير الأخرى، ولهذا صح الوفاق فى أحدهما مع الخلاف فى الأخرى.

(١) سورة الأنبياء: الآية ١٦.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٣.

وبعد، فإن الخلاف بيننا وبينهم فى العلة التى لها لا يسأل عما يفعل وفى حكمها، فنقول: إن كان الأمر كما تقولون من أنه يفعل كل قبيح، فينبغى أن يسأل عما يفعل لأنه مالك، إلى غير ذلك من عللهم، وهذا الخلاف لا تعرف صحة الصحيح منه من ثبوت القول بأنه لا يسأل عما يفعل! وقد استدل شيوخنا، رحمهم الله، بهذه الآية على ما تقول؛ لأنه تعالى إنما وصف نفسه بذلك من حيث كان لا يفعل إلا الحكمة والعدل، ومن لا يكون فعله إلا بهذه الصفة لم يجز أن يسأ عن فعله، لأن المحسن منا إذا ظهر فيما يفعله وانكشف أنه إحسان لم يجز أن يسأل فيقال له: لم فعلت؟ وإنما يسأل عن ذلك الظالم والمسيء والفاعل للقبيح، فلولا أنه تعالى منزه عن القبائح لم يصح أن يوصف بذلك.

وبعد، فإنه تعالى قال: ﴿وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ فلا يخلو من أن يريد به: أنهم يسألون عما يفعله، أو عن فعلهم، وقد علمنا فساد الوجه الأول، فليس إلا أنهم يسألون عن فعلهم، وهذا يوجب فى فعلهم أنه ليس بفعل له، وإلا لم يصح أن يقع السؤال عنه لأجل قوله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾. ولوجب دخوله تحت هذا العموم. يبين ذلك أن العبد إذا كان لا يصح أن يتصرف إلا بأن يخلق الله تعالى فيه الفعل، فمتى لم يسأل: لم فعلت؟ عادت المسألة إلى أنها تتجه على من خلقها فيه؛ لأنه لولا خلقه لما صح أن يكسب ويتصرف.

فيجب أن يكون الصحيح متى يسأل عن ذلك أن يقول: فعلت لأنه تعالى خلقه فى، فمتى قيل مرة ثانية: ولم خلق فيك؟ عادت المسألة إلى أنها متجهة إلى الله تعالى فيما فعل، وقد نزه الله نفسه عن ذلك بقوله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ فلو لم يكن فى القرآن ما يدل على قولنا فى المخلوق والعدل إلا هذه الآية لكفى.

٤٧٤ - دلالة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ (١).

يدل على أن الشفاعة لا تكون إلا لمن كانت طرائفه مرضية، وأن الكافر والفاسق ليسا من أهلها.

فإن قال: الآية واردة في الملائكة لا في النبي ﷺ!

قيل له: إذا ثبت فيهم أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى وكان هذا حاله، فذلك القول في الأنبياء؛ لأن الكل يتفقون في أنهم من أهل الشفاعة، لعظيم منزلتهم.

٤٧٥ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق الخير والشر،

فقال: ﴿وَنَبَلُوكُمْ بِالْأَشْرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ (٢).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه يتلى بذلك ويمتحن، وليس فيه: أنهما من خلقه تعالى وفعله، فلا ظاهر للقوم فيما ذكره.

والمراد: أنه تعالى يمتحن العباد في دار التكليف، فمرة يفعل فيهم السراء، ومرة يفعل فيهم الضراء. وأجرى اسم الشر على ذلك من حيث الشر من حقه أن يكون ضررا. وشابه ما يلحق العبد من الملل والأمراض وسائر الآفات في ذلك، فإما يفعله الله تعالى أو يكلفه، فلا يصح أن يكون شرا في الحقيقة، لأن الشر هو الضر والقيح، ويتعالى الله عن أن يفعل المضار على وجه يقبح. ولو كان ما يفعله يوصف بذلك في الحقيقة، لوجب أن يكون موصوفا منه بأنه شر الأشرار، وهذا كفر من قائله. وهذا أحد ما يدل على أن الشر الواقع من العباد ليس من قبله، وإلا وجب كونه موصوفا بما ذكرناه.

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٥.

٤٧٦ - وقوله تعالى: ﴿وإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ قد بينا أنه لا تعلق للمشبهة به، وأن المراد بذلك أن حكمهم في الآخرة يرجع إليه تعالى، من حيث لا ينظر فيه سواه.

٤٧٧ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ (٢).

يدل على ما نقوله في العدل، من وجوه:

منها: أنه بين أنه لا تظلم نفسا شيئا، فيتزهر عن ذلك، وقد بينا أن ذلك تنزه عن فعل الظلم لا عن تسميته بذلك. وبين أنه لا يبغض المستحق مثقال حبة من خردل، ومن وصف بذلك على طريق المدح لا يجوز أن يوصف بأن جميع الظلم من قبله.

وبين بوضع الموازين بالقسط وبالمحاسبة أنه تعالى لا يفعل إلا العدل؛ لأنه لو جاز أن يفعل الظلم أو يكون ذلك من قبله لكان وصف نفسه بذلك عبثا وسفها!

ويدل ذلك على أنه تعالى لم يخلق الضلال والإيمان؛ لأنه وفعلهما لكانت المحاسبة راجعة إليه دون لعبد.

ويدل ذلك على أنه تعالى أن يعذب أطفال المشركين من غير ذنب، لأنه بين بهذا الكلام أنه لا يفعل بهم إلا ما يستحقون، دون ما يكون ظلما بفعله. ولا صفه للظلم تعقل إلا وهي حاصلة في تعذيب أطفال المشركين لو فعله تعالى فقول من يقول: إنه تعالى يفعل ذلك ولا يكون ظلما، مناقضة، وهو

(١) سورة الأنبياء: الآية ٣٥.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

بمنزلة أن يخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه ولا يكون كذبا. ومن بلغ به الأمر إلى هذا المبلغ لم يمكنه إثبات شيء من الحقائق، على وجه.

٤٧٨ - **مسألة:** قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل أنه يجعل المؤمن مؤمنا، فقال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن إضافة الشيء الذى من حقه أن يكون فعلاً لفاعله إلى الله تعالى، يقتضى أنه ليس المراد به أنه فعله، كما أن قول القائل فى صلاح ابنه وعلمه، إنى جعلته عالماً صالحاً، يقتضى ذلك، وقد بينا أن الكلام يتغير ظاهره بالقرائن، وبيننا فى ذلك ما كفى فلا يصح تعلقهم بذلك إذا كان إنما يصير كذلك بأمر من قبله.

فأما أن تحمل الآية على أنه تعالى جعلهم كذلك بأن حملهم الرسالة، فهذا صحيح عندنا، ويمكن معه (٢) حمل الكلام على الظاهر، ولذلك قال: ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ فنبه على هذا الوجه الآخر.

٤٧٩ - وقوله تعالى من قبل: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ﴾ (٣) يجب أن يحمل على ما ذكرناه، وإن لم يمتنع أن يقال: إنه تعالى جعلهم فى الحقيقة صالحين فى خلقهم وأحوالهم، ويكون ذلك من خلقه تعالى.

ولا يمتنع أن يراد بكل ذلك أنه تعالى أخبر بذلك وحكم به، وذلك بالعادة والتعارف صار كالحقيقة، ألا ترى أن الرجل يقول فىمن يخبر عن غيره

(١) سورة الأنبياء: الآية ٧٣.

(٢) بياض بالأصل.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٧٢.

بأنه سارق أو لص: قد جعلتني سارقاً لصاً، إذا كان لقوله تأثير في هذا الباب، فلما أخبر تعالى من حالهم، بما ذكرنا، جاز أن يضاف إليه على هذا الحد من الإضافة.

**٤٨٠ - مسألة:** قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه قد يفهم بعض المؤمنين والأنبياء الصواب، ويضل عنه غيره فقال: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره ليس إلا أنهما حكما في القضية المذكورة، وأنه تعالى عالم بحكهما، وأنه فهم سليمان. ولا يدل شيء من ذلك على ما ظنه القوم؛ لأنه ليس في تخصيصه سليمان بالذكر دلالة على أنه لم يفهم داود ولم يدل على الحق. ولو صح أنه ذهب في القضية عن الصواب كان ذلك لا يدل على أنه تعالى أضله؛ لأن مع البيان قد يجوز أن لا يتبين المكلف على بعض الوجوه.

والمراد بهذه الآية ما قاله أبو علي، ورضى الله عنه، من أنه تعالى قد كان نسخ الحكم الذي حكم به داود على لسان سليمان، وأنزل عليه النسخ عليه خاصة، وغيره إنما يعرفه من قبله، وهذا لا يمنع أن يكون داود مصيباً وإن حكم بالمنسوخ؛ لأن الكلف، ما لم يثبت عنده دليل النسخ. وإنما يحصل مخطئاً متى حكم به وقد ماتت دلالة النسخ عليه. ولذلك قال تعالى: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (٢) ولو كان قد أخطأ في الحكومة لما صح هذا الثناء من الله تعالى عليهما جميعاً.

(١) سورة الأنبياء: الآية ٧٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٧٩.

وهذا دليل على بطلان قول من يظن في هذه الآية أنها تدل على أن الحق في واحد من مسائل الاجتهاد، لأن ما اختلف حكمها فيه - على ما ذكرناه - ليس هو من هذا الباب، ولأنه صوبها جميعا، فكيف يدل ذلك على أن أحد القولين خطأ غير هذه القضية، مع أن الآية تدل على ذلك في هذه القضية نفسها؟

ولو صح أن ما اختلفا فيه: طريقة الاجتهاد - على ما تأوله بعضهم - لما دل ألا على قولنا في أن كل مجتهد مصيب؛ لأنه تعالى صوبهما جميعا وأثنى عليهما معا! وإنما يدل على أنه تعالى فهم سليمان في ذلك ما لم يعرفه داود، فما في هذا ما يوجب خلاف ما قلناه.

٤٨١ - وقوله تعالى، من بعد: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيُحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ (١) لا يدل على أن فعل الصلاح من قبله، وذلك أنه تعالى ذكر بأنه أصلح زوجته، وذلك قد يراد به الصلاح الراجع إلى الجسم، لأن ذلك مما يبتغى في الأزواج. فمن أين أن المراد به الصلاح في الدين؟

وبعد، فإننا نصف الله تعالى بأنه أصلح في الدين من لم يختر الصلاح على بعض الوجوه، لأن الصلاح في الدين من الله تعالى لا يوجب أن يكون العبد صالحا إلا إذا أقبل واختار، كما أن النفع في الدين لا يوجب انتفاعه إلا على هذا الحد، فلا يمتنع أن يفعل الصلاح في الدين وإن كان العبد يصلح عند اختياره لكنه إذا قبل العبد يوصف بأنه أصلحه، وإذا لم يقبل يقال: استصلحه؛ لأن إطلاق القول بأنه أصلحه يوهم أنه قد صلح. فأما إذا قيل نما يزيل الإيهام، فذلك سائغ. وهذا بين فيما تأولنا عليه.

(١) سورة الأنبياء: الآية ٩٠.

٤٨٢ - وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (١)، فالمراد به الأصنام والأوثان دون ما عبدوه من الملائكة والأنبياء، ولا يمتنع أن يعلم الله تعالى أن الصلاح أن يعرفهم بأنهم وما يعبدون من هذه الجمادات يجتمعون فى النار، وأنها لا تغنى عنهم فيما وقعوا فيه وحل بهم، ليتنبهوا على أن الواجب عليهم إخلاص العبادة لله الذى ينفع ويضر، ولهذا قال تعالى من بعد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (٢) لئلا يظن ظان أن من عبدوه من المسيح وغيره من الملائكة داخلون فى الآية الأولى؛ لأنهم بما سبق منهم من الحسنى يجب إبعادهم من النار.

فإن قيل: فإذا كانت الحسنى فعلهم، فلماذا قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ وهذا يوجب أنه من فعله!

قيل له: قد بينا أن الطاعات قد تضاف إلى الله تعالى على وجوه، بما يعنى عن إعادته.

ولا يمتنع أيضا أن يكزن المراد بذلك أنهم سيقت لهم الحسنى الذى هو الوعد بأنهم يدخلون الجنة ويبعد بهم من النار، لأنع ليس فى الظاهر أنه الطاعات. دون ما ذكرناه، فمتى حمل على هذا كان محمولا على حقيقته.

\*\*\*

(١) سورة الأنبياء: الآية ٩٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ١٠١.

obeykandl.com



obeykandl.com

٤٨٣ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيما ما يدل على أنه يضل من يتولاه ويجعله ضالا بعد الاهتداء، فقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن «الهاء» من «تولاه» ترجع إلى الشيطان الذى تقدم ذكره: ﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾ (٢) وقال بعده: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ﴾ يعنى: الشيطان، ﴿فَأَنَّهُ﴾ يعنى: الله تعالى ﴿يُضِلُّهُ﴾، لأنه استحقه باتباعه الشيطان وإقدامه على الكفر، والمراد بهذا الضلال هو العقوبة التى يستحقها على كفره وتوليه للشيطان وأتباعه إياه.

٤٨٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى - بعده - ما يدل على أن الوطاء الذى يكوم منه العلوق من فعله وخلقه، وذلك يوجب فى كل أفعال العباد مثله، فقال: ﴿وَنَقُرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ (٣).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يقتضى أنه يقر فى الأرحام ما يشاء وليس فيه بيان ما يقره، فلا تعلق لهم به فى أن الإنزال يجب أن يكون من فعله وخلقه، فأما ذكر الوطاء فى ذلك فيبعد من أن يذكر، لأن الذى فيه شبهة هو الإنزال الذى يحصل فى الرحم فيما أن يقره تعالى فيه على وجهه. فيصير علوقا وإما أن يزول.

وبعد، فإن الإنزال لا يجب أن يكون فعلا للعبد، وإن كان عند فعله

(١) سورة الحج: الآية ٤.

(٢) سورة الحج: الآية ٣.

(٣) سورة الحج: الآية ٥.

يحصل، فهو كنزول الدمعة عند البكاء؛ لأنه من فعل الله تعالى، ولذلك تختلف أحوال الناس فيه، ولو كان من فعل العبد الواطئ لوجب أن يكون متولدا عن الحركة المخصوصة، فكان لا يختلف فيمن يقدم على هذا الفعل، وكان يجب أن لا يتأخر عن الحركة الأولى! أو كان يجب أن تكون موجبة للسير من الإنزال عقبيها إن كانت الحركات أجمع هي الموجبة لكل الإنزال، وبطلان ذلك يبين صحة ما ذكرناه.

فإذا كان من فعله تعالى فبأن يكون استقراره في الرحم من قبله أولى، ولو ثبت أن الإنزال أولا من فعل العبد كان لا يمتنع أن يكون لبثه واستقراره من فعل الله تعالى، فقد سقط تعلقهم بالظاهر على كل وجه وإنما ذكر تعالى ذلك منبها على التوحيد، ولذلك قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ﴾<sup>(١)</sup> ثم بين ما يزيل هذا الريب من خلق الإنسان وتدرجه في الخلق من حال إلى حال.

**٤٨٥ - مسألة:** قالوا: ثم ذكر ما يدل على أنه يفعل كما يريد، فإذا صح كونه مريدا للطاعات فيجب أن تكون عم فعله، ويجب فيما يقع من المعاصي أن يكون مريدا لها، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوى ذلك من بعد بقوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنه يفعل ما يريد أن يفعله ولا يدل على أنه يفعل ما يريد غيره مما ليس بفعل له، وهذا هو المعقول

(١) سورة الحج: الآية ٥.

(٢) سورة الحج: الآية ١٤.

(٣) سورة الحج: الآية ١٦.

(٤) سورة الحج: الآية ١٨.

بالتعارف؛ لأن القائل إذا قال: أفعل ما أريد، لم يعقل منه إلا إرادة ما تقدم ذكره، كما إذا قال: أكل ما أريد، فالمراد به ما أريد أكله، ضرب من أريد: يعنى من أريد ضربه، ومتى لم يحمل ذلك عليه تناقض الكلام وفد لم يكن لآخره تعلق بأوله، وهذا مما لا يقع، فإذا صح ذلك فالذى اقتضاه الظاهر أنه تعالى يفعل ما يريد أن يفعلهن وهذا مما لا يخالف فيه. ومتى قالوا: أن فعل العبد ممن يريد أن يفعله، يلزم أن يدلوا - أولاً - على أنه من فعله ثم يستقيم لهم ذلك، وإذا كان لا بد من تقديم الدلالة على ذلك، فكيف يمكن أن يستدل به عليه؟!

وبعد، فإنه تعالى ذكر قبل ذلك: أن الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار، ثم قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ (١) مبيّناً بذلك أنه يريد لما تقدم، فاعل له لا محالة، لا يجوز عليه فعل المنع، ومتى قال القائل مثل هذا القول عقيب بعض الأفعال المخصوصة أو بعض الأمور التي تقدمها، فالظاهر أنه المراد بالقول، لأننا قد بينا أن في الكلام حذفاً، فإذا تقدم ذكر ما يمكن أن يكون هو المحذوف فإن يقال إنه المراد أولى.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ﴾ فالتعلق به يبعد، لأنه ذكر أمراً مخصوصاً، وبين أنه يريده، ولم يعم، وذلك الأمر هو الثواب. أو يكون المراد به: الهداية والدلالة، وهذا أشبه بالكلام، لأنه ذكر عقيب قوله، ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ﴾ (٢) فكأنه بين أن يهدى بالآيات من يريد أن يكلفه دون أن يبلغه هذا الحد، وأراد به يهدى بذلك أمة دون أمة

(١) سورة الحج: الآية ١٤.

(٢) سورة الحج: الآية ١٦.

من المكلفين، لأن الشرائع قد تختلف فى مثل ذلك وعلى جميع الوجوه فتعلقهم بذلك قد بطل .

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ الكلام فيه كالكلام فى الآية الأولى فى كل ما ذكرناه، فلا وجه لإعادته .

**٤٨٦ - مسألة:** قالوا: ثم ذكر تعالى بعدة ما يدل على أنه الذى يخلق العبادات، فقال: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا﴾ (١) والمنسك هو العبادة، ولذلك قال من بعد: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (٢).

والجواب عن ذلك: أن المنسك هو محل العبادة، وهو ما أمر الله بذبحه، وذلك من خلقه تعالى، وإن كان ما نفعله فيه من الذبح من جهتنا، وهو الذى يقتضيه الظاهر، وهو الصحيح. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ يعنى خلقناها وبيننا وعرفنا وأشعرناكم العبادة التى عليكم فيها، فخلقها من قبله، وهو الذى جعلها من الشعائر بالبيان والإظهار، وأن كان النحو من فعلنا، فلا نعلق للقوم فى ذلك .

**٤٨٧ - مسألة:** قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفعل فى العباد محاربة الغير ومدافعتة فقال: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ (٣).

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قول القائل: إن فلانا دفع فلانا بفلان لا يقتضى أن ذلك الفعل وذلك الدفع من قبله، وإنما يقتضى أن له فيه مدخلا؛ إما بالأمر والتزيين، وإما بالإلجاء .

(١) سورة الحج: الآية ٣٤ .

(٢) سورة الحج: الآية ٣٦ .

(٣) سورة الحج: الآية ٤٠ .

فلما كان تعالى دفع عادية الكفار وأذيتهم بالمؤمنين، من حيث ثمومهم وأذلوهم ومنعومهم من الإقدام على إذلال الإسلام، جاز أن يقول تعالى هذا القول مبينا بذلك أنه لولا تعبدته لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد.

٤٨٨ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لا رسول إلا والشيطان يتسلط، فقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (١).

فبين أنه تعالى يجعل ما يلقي الشيطان فتنة وفسادا: ولولا أنه من قبله لما صح ذلك.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يقتضى إلا أن الشيطان يلقي أمرا، وأن ذلك الأمر يزال ويرفع، ولا يدل على أنه تعالى يفعل ذلك، أو على أن يفعله الشيطان يؤثر في الرسول، ولا ينافي ذلك ما ذكره تعالى من أنه لا سلطان له على المؤمنين، وذلك أنهم إذا لم يقبلوا وعدلوا عن ذلك زال سلطانه، وإن كان قد يلقي إليهم ما ذكره تعالى.

وأما قوله: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾ فظاهره أنه تعالى يجعله تشديدا في المحنة، وهذا مما لا نمنع منه، وقد بينا أن الفتنة تنصرف على وجوه، وأن ظاهرها - في التعارف - ينطلق على تشديد المحنة، وهو الذي أراد بقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ (٢) وبقوله: ﴿لَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (٣) وكل ذلك يمتنع من تعلقهم بهذا الظاهر.

(١) سورة الحج - الآيتان ٥٢، ٥٣.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

(٣) سورة العنكبوت - الآيتان ١، ٢.

والمراد بالآية عند أبي علي رحمه الله أنه ما من رسول إلا إذا قرأ كتاب الله تعالى ووحيه ألقى الشيطان بوسوسة ما يشغله عن الاستمرار، فرما لحقه سهو في القراءة وغلط يجوز عليه، فينسخ الله ذلك، لئلا يقدر أنه من القرآن، ويحكم آياته، لكي يعلم أنه لا يلتبس بغيره، ويبين أن التمني ينطلق على القراءة بيت حسان:

تمنى كتاب الله أول ليله وأخره لاقى حمام المقادر

وبين فساد ما ذكره بعضهم من أنه ﷺ غلط في القرآن حتى أدخل فيه: تلك الغرائق العلاء، شفاعتهم ترحى، وأن المشركين بمكة لما سمعوا ذلك سجدوا شكرا وفرحا، وظنوا أن الرسول ﷺ، قد عظم آلهتهم<sup>(١)</sup>، بأن يقال: إن مثل ذلك لا يجوز أن يقع من الأنبياء على سبيل الغلط أيضا، لما فيه من التنفير، كما لا يجوز أن يقع منهم، على جهة السهو، العبادة لغير الله، وإن جاز السهو عليهم في الأفعال، وبين أن المتعالم من قارئ القرآن أنه لا يجوز أن يغلط فيدخل في القرآن شعر امرئ القيس، ومتى علم ذلك من حال بعض القراء عد زائل العقل.

فكيف يجوز مثل ذلك على الرسول ﷺ! وكيف يجوز، والمعلوم من حاله بمكة أنه كان يستتر بالصلاة خوفا، فكيف اتفق ذلك منه في ملأ منهم، وقد صح أن المشركين كانوا مضطرين إلى قصده في الدعاء إلى عبادة الله والاستخفاف بمعبودهم.

فكيف ظنوا هذا الغلط الواقع حتى سجدوا شكرا، وكيف زال عن قلوبهم العداوة الشديدة لهذا الأمر اليسير، حتى أقدموا على هذا الصنع. وكل ذلك يبين جهل القوم.

(١) رواه البخارى.

وأما قوله: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾ فالمراد بذلك أنه - عند ذلك - شدد المحنة والتكليف على الكفار، فيلزمهم الدلالة على الفرق بين ما يحكمه الله وبين ما يلقيه الشيطان، وأنه تعالى يزيل ذلك، لئلا يقع به فساد، وينسخه، ويحكم آياته بأن يجعلها على وجه لا يلتبس بها غيرها. وهذا بين.

٤٨٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه المسخر للبهائم والفاعل لتصرفها، والمجرى للفلك، على كل حال، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ (١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهر التسخير لا يقتضى الاضطرار، وإنما يقتضى أنه قصد تعالى بها نفع المكلف وأعداها لذلك، وقد بينا القول في ذلك، وأن المراد بذكر الأمر في الفلك: أنه يجرى من جهته بالرياح التي تجريها. وقد مضى الكلام في ذلك من قبل.

٤٩٠ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (٢) فإنه من أقوى ما يدل على أنه تعالى لا يكلف العبد ما لا يطيقه؛ لأنه إذا لم يجعل في الدين من ضيق ومشقة شديدة، رأفة ورحمة، فكيف يجوز إن يتوهم مع ذلك أنه كلفه ما لا يقدر عليه، ثم يعذبه لأنه لم يفعل؟! \*

\*\*\*

(١) سورة الحج: الآية ٦٥.

(٢) سورة الحج: الآية ٧٨.